article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 نوفمبر حتى 30 نوفمبر 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

المادة (55) من الدستور المصري:
«كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في نوفمبر 2024

تشهد مصر تصاعدًا ملحوظًا في القضايا الحقوقية والانتهاكات المرتبطة بأوضاع أماكن الاحتجاز والحريات العامة خلال شهر نوفمبر 2024، ما يعكس استمرار تدهور الحالة الحقوقية على الرغم من المطالبات الدولية والمحلية المتكررة بتحسينها. فبين تصنيف دولي متدنٍّ لمجلس حقوق الإنسان المصري، وأحكام قضائية مشددة، وحالات مستمرة من الإخفاء القسري والاعتقالات التعسفية، يتجدد النقاش حول مدى التزام السلطات المصرية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فمع حلول بداية الشهر، أوصت اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) بخفض تصنيف المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان من الفئة (أ) إلى الفئة (ب). وهذه الخطوة تأتي بعد حصول المجلس سابقًا على التصنيف الأعلى في 2006 و2018، وهي تشير إلى مخاوف دولية متزايدة بشأن عدم التزام المجلس بـ «مبادئ باريس» المتعلقة باستقلالية المؤسسات الوطنية وفعاليتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وعلى صعيد الملاحقات الأمنية للمواطنين، كان أبرز ما شهده الشهر ظهور أسرة المواطن ناصر عبد المنعم عبد النعيم، أمام نيابة أمن الدولة العليا بعد 182 يومًا من الإخفاء القسري. الأسرة المكونة من خمسة أفراد اعتُقلت تعسفيًا في مايو الماضي، وظلت قيد الاحتجاز في ظروف غامضة حتى ظهورها وعرضها مؤخرًا أمام النيابة، فضلاً عن تسليم الإمارات للدكتور عماد سعد الله، استشاري التجميل والمعارض المقيم فيها، إلى مصر بناءً على نشرة إنتربول، حيث تم التحقيق معه وحبسه بتهمة نشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي سياق احتجاجات اندلعت عقب حادث سير في 16 نوفمبر 2024 أسفر عن مقتل 14 شخصًا، ما أثار غضب الأهالي الذين طالبوا بتحسين أوضاع طريق «المطرية - بورسعيد» بمحافظة الدقهلية، جرى القبض على عشرات الأهالي - بينهم طفل-، وواجه المقبوض عليهم اتهامات بـ «التجمهر وقطع الطريق والاعتداء على الشرطة»، رغم أن محاميهم أكد عدم وجود أدلة على تلك الاتهامات، وأن المتهمين قُبض عليهم قبل وقوع الاشتباكات، مشددًا على انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، خاصة أن مطالب المحتجين - مثل منع مرور سيارات النقل الثقيل، وتحسين خدمات الطريق -، وُضعت قيد التنفيذ من قبل السلطات المحلية. وكانت النيابة أخلت سبيل 24 شخصًا في القضية، فيما استمر حبس الخمسة الآخرين، رغم وصفهم بالمحرضين فقط. بينما شهد الشهر أيضًا تجدد الاعتداءات الأمنية على سكان جزيرة الوراق النيلية، واحتجاز عددًا منهم بعد وقوع اشتباكات بينهم وبين قوات أمن جاءت لتسهيل مهمة إخلائهم قسريًا من الجزيرة وتسليمها لمستثمر إماراتي.

وعلي صعيد المستجدات القضائية، أيدت الدائرة الثانية مستأنف إرهاب، حكم الإعدام بحق محمد زكي بشندي، في القضية المعروفة إعلاميًا باسم «لجان المقاومة الشعبية بكرداسة»، وجاء الحكم بعد رفض المحكمة الاستئناف المقدم من المحتجز، في إعادة إجراءات محاكمته، وذلك استنادًا إلى اتهامات وجهتها النيابة العامة تتعلق بتأسيس جماعة إرهابية لتعطيل أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية نوفمبر 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر نوفمبر 2024 الانتهاكات التالية:.

توفي المحتجز سياسيًا إيهاب مسعود إبراهيم جحا، عن عمر ناهز 51 عامًا، يوم الإثنين الموافق 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، داخل محبسه في سجن برج العرب بالإسكندرية، بعد تدهور حالته الصحية نتيجة الإهمال الطبي المتعمد وظروف الاحتجاز غير الإنسانية التي تعرض لها طوال ست سنوات من الاعتقال التعسفي، ورفضت السلطات الافراج عن «إيهاب» رغم مناشدات أسرته المتكررة - خاصة مع إصابته بمرض السكري، وإجراء عمليات جراحية أثناء فترة احتجازه-، بالإضافة إلى إصابته بحروق شديدة في قدميه التي أثرت على قدرته على الحركة.

واستمرارًا للشكاوى المتكررة من ضابط الأمن الوطني بسجن برج العرب 2، والمعروف باسم «حمزة المصري»، تجاه محتجزي السجن، رصدت منظمات التحالف تعرض السجين مدحت عبد الرحمن، لعمليات تعذيب بدني ونفسي تشكل خطرًا على حياته. ومن عنبر 21 بسجن برج العرب، رصدنا إضراب عددًا من المحتجزين على ذمة قضايا سياسية رفضًا للتجريد والتنكيل والانتهاكات المستمرة بحقهم.

كذلك رصدت منظماتنا استغاثة ذوي محمد عمر، المعتقل تعسفيًا لمدة عامين في سجن العاشر من رمضان "تأهيل 6"، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1977 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا. يأتي ذلك رغم إصابته بشلل نصفي وحاجته المستمرة للرعاية الطبية، ومعاناته بسبب عدم القدرة على الحركة واعتماده الكامل على المساعدة.

ومن سجن ليمان المنيا، رصدنا سياسات قاسية بحق المحتجزين هناك مثل التفتيش المفرط والتجريدات القاسية، والتعدي على خصوصية أسر السجناء أثناء الزيارات، والإحجام عن إصدار تصريحات نقل السجناء أصحاب الحالات الصحية الحرجة إلى المستشفيات، والتضييق على أدوات النظافة الشخصية ومنع دخول الكتب الدراسية، فضلاً عن منع دخول الدواء، وإجبار السجناء على شرائها من داخل السجن بأسعار مرتفعة.

ومن سجن العاشر من رمضان نساء، رصدنا استمرار الانتهاكات بحق وردة جمعة، التي تم تدويرها على قضية ثالثة تحمل رقم 305 لسنة 2022 حصر أمن الدولة العليا، ومحتجزة تعسفيًا منذ أغسطس 2019، وحرمانها من العلاج والرعاية الطبية الملائمة رغم معاناتها مع أورام بالرحم.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR